والكوفيين من اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدمه نفي او استفهام وحجة لهم في نحو قول بعض الطائيين: خبير بنو لهب فلا تك ملغيا. مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخر وامتناع الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبيرا على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فما مسوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسياتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه في التسهيل عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك لانه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو افائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعل سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو افائمان اخواك افائمون اخوتك بالتاء الفوقانية وافيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو افائم اخوك وافائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الا يقدر عن موضعه والثاني بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه اشار الناظم بقوله ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء واخوك مرفوع بزيد ووجه رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطالب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين ليس احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا ارتفاعه بالابتداء وهو قول ابن السراج وتبعه ابو البقاء ووجه من قال به ان الابتداء عامل في المبتدأ فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ولا ارتفاعه

١٨

بهما اي بالابتداء والمبتدأ ووجه من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فيقوى بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حتى عمل جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة كلها عن البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدأ والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر ووجهه ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر فكان كل واحد منهما عاملا في صاحبه كما ان اسماء الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ زيدا كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا نظير له واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من غير الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدأ ولا خبرا لانها من استعمال الشيء في اول احواله فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك افائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسمي الخبر بعد ذلك بالخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن جني وابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي وياتي جملة والمفرد اما جامد وهو ما لم يشتق بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال مشتقا بمعنى الفعل لكنه بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصعب فانه وان كان مشتقا بمعنى صعب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى ان يحسب الاستعمال فكل من زيد واسد وصعب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صعب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق او لا واما مشتق وهو ما اشتق بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي